قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17706) – السنة الحادية والخمسون – الإثنين 3 ربيع الآخر 1448هـ – 14 سبتمبر 2026م

التعليم العربي وتحديات بناء قاعدة علمية تواكب العصر

بقلم:

د. جاسم بونوفل ○

مع إشراقة كل عام دراسي جديد، تتكرر المشاهد ذاتها في عالمنا العربي؛ تزدحم الشوارع بالحافلات، وتمتلئ المدارس بالطلبة، وتبدأ عجلة الامتحانات بالدوران لينتهي العام الدراسي تماماً كما بدأ وكما انتهى العام الذي سبقه.. يتساءل البعض ونحن في القرن الواحد والعشرين هل التعليم في العالم العربي قادر على أن يكون أداة حقيقية لصناعة العقول وتخريج العلماء، كما هو الحال في دول الصدارة في مؤشرات التعليم العالمية؟ ورغم أننا نحتفي بمسيرة التعليم النظامي في الدول العربية والخليجية التي تجاوزت قرناً من الزمان وهو رصيد زمني ضخم، إلا أن هذا الواقع يفرض علينا مواجهة سؤال نقدي: متى يصبح التعليم العربي قادرا على تأسيس قاعدة علمية رصينة تنتج «العلماء والباحثين»؟ ولماذا استطاعت كوريا الجنوبية – التي كانت تعاني فظائع الحروب والفقر المدقع حتى ستينيات القرن الماضي– أن تصبح عملاقا يصنع الهواتف والسيارات والأجهزة الذكية، بينما لا تزال المنظومة التعليمية العربية لم تتمكن من قيادة تحول صناعي وتكنولوجي مماثل؟

المتابع للمشهد التعليمي العربي، سيجد نفسه أمام مجموعتين من الدول: الأولى غنية تنفق بسخاء على التعليم لتصل ميزانياتها أحياناً إلى أكثر من 15% من الإنفاق الحكومي الإجمالي، والثانية مواردها المادية محدودة؛ ونتيجة لذلك فإن إنفاقها على التعليم أقل من المجموعة الأولى لكن المفارقة العجيبة أن مخرجات التعليم في كليتيهما تكاد تكون متقاربة، فكلاهما ما زال دون المستويات العالمية، وهو ما تؤكده نتائج الاختبارات الدولية مثل (PISA) و(TIMSS)، حيث تقع معظم الدول العربية في الثلث الأخير من الترتيب العالمي، وبفارق يصل إلى 100 نقطة كاملة عن متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)).

أما الدول الخليجية، فإن معظمها تسجل درجات دون المتوسط العالمي (500 نقطة)، في حين تتربع كوريا الجنوبية باستمرار في المراكز الثلاثة الأولى عالمياً بمعدلات تتجاوز 580 نقطة. هذا الفارق الشاسع يؤكد أن الأزمة ليست أزمة تمويل، بل معضلة «كيف» يتعلق بالمناهج وطرائق التدريس التي لا تزال تعتمد في كثير من مفاصلها على التلقين وحفظ المعلومات ليلة الامتحان، وهي بيئة طاردة للابتكار وفضول البحث العلمي.

إن فجوة البحث والتطوير بين الدول العربية وكوريا الجنوبية تطرح سؤالاً جوهريا: ماذا ينقص الوطن العربي لكي يحقق إنجازات التجربة الكورية؟

فمن المعروف أن كوريا الجنوبية لا تملك ثروات طبيعية، لكنها جعلت من «العقل البشري» نفطها الذي لا ينضب. وحينما نقارن بين الواقع العربي والواقع الكوري يبرز عنصر جوهري ينقص البلدان العربية، وهو الإنفاق على البحث والتطوير الحقيقي؛ حيث تقود كوريا العالم كواحدة من أعلى الدول إنفاقاً في هذا المجال بنسبة تقارب 4,8 % من ناتجها المحلي الإجمالي. في المقابل، تشير الإحصاءات إلى أن متوسط إنفاق دول الخليج على البحث والتطوير لا يتجاوز 1% في أفضل الحالات، ومعظم هذا الإنفاق يذهب لرواتب أكاديمية وبحوث تكتب لنيل الترقيات ثم تحفظ في الأدراج، بدلا من أن تكون بحوثاً تطبيقية ممولة من الشركات لحل مشكلات صناعية حقيقية.

هذا المشهد يقودنا إلى القول: إن حجم الإنفاق المالي ليس هو العامل الوحيد لتحقيق الجودة، بل الأهم هو «كفاءة الإنفاق» وتوجيه الموارد؛ وهو ما نفتقده في الدول العربية، سواء الغنية منها أو الأقل ثراء. ففي الدول الغنية، يذهب الجزء الأكبر من الميزانيات نحو البنية التحية والمباني الفاخرة، والاستيراد الكثيف للتكنولوجيا، وتشير التقارير إلى أن الاستثمار في المظاهر المادية يستهلك حصة الأسد، في حين لا ينعكس هذا الإنفاق الضخم على جودة المخرجات النهائية.

وفي المقابل تفتقر الدول العربية الأقل ثراء لهذه الرفاهية، لكن النتيجة النهائية تتشابه؛ لأن التكنولوجيا والمباني وحدها لا تصنع تعليماً مميزاً ما لم تخدم رؤية تعليمية واضحة لتطوير مهارات الطالب الأساسية في القراءة والعلوم والرياضيات، والتي تعاني في الأصل من فجوة تحصيلية تقدر بنحو سنتين دراسيتين كاملتين مقارنة بالمعايير الدولية.

وهنا يظهر الفارق الجوهري بين الدول العربية وكوريا الجنوبية؛ إذ يبرز المشهد في «سول» جسر تواصل متين بين المختبر والمصنع، فلا توجد فجوة بين ما يدرسه الطالب في الجامعة وما تحتاجه المصانع الكورية الكبرى، بل إن الجامعات هناك تمثل مطابخ الابتكار للشركات العملاقة. أما في الوطن العربي، فيشتكي قطاع الصناعة والأعمال دائماً من «فجوة المهارات» حيث يتخرج الطالب بمعارف نظرية بعيدة كل البعد عن متطلبات الثورة الصناعية الرابعة.

ولما كان المعلم هو حجر الزاوية في أي نظام تعليمي، هنا تظهر المفارقة الرقمية بوضوح؛ ففي الدول العربية الغنية، قد يشكل بند الرواتب والأجور ما يقرب 75% إلى 80% من إجمالي ميزانية التعليم، مما يعني أن الإنفاق المالي الضخم يذهب كـ «تكلفة تشغيلية» ورواتب، دون أن يخصص سوى جزء ضئيل جداً لا يتعدى 2% لبرامج التدريب المستمر والتأهيل القائم على الكفايات الحديثة.

وفي المقابل يعاني المعلم في الدول العربية من محدودة الموارد ومن تدني الأجور. والنتيجة في الحالتين واحدة: غياب الحافز المهني الحقيقي، والاعتماد على طرق التلقين التقليدية بدلاً من تنمية التفكير النقدي وحل المشكلات كما هو سائد في المدارس الكورية.

أما بالنسبة إلى المناهج الدراسية؛ فهي مازالت تركز على كمية المعلومات وحفظها، بدلاً من «نوعية» المهارات؛ حيث يستهلك التلقين والحفظ أكثر من 80% من وقت الحصة الدراسية. هذا الحشو المعرفي يجعل الطالب مستهلكاً للمعلومة لا منتجاً لها. ونتيجة لذلك، يصطدم خريجو المجموعتين بفجوة مهارية في سوق العمل، حيث تشير استطلاعات الرأي إلى أن أكثر من 60% من أصحاب العمل في المنطقة العربية يرون أن مخرجات التعليم لا تلبي الاحتياجات الفعلية لوظائف المستقبل القائمة على الابتكار والتحليل.

في تقديري، بالإضافة إلى المشكلات السابقة، تأتي البيروقراطية وضعف الحوكمة والمحاسبة في قائمة المشكلات التي تعاني منها النظم التعليمية العربية؛ فهذه النظم تعاني من مركزية شديدة وضخامة في الجهاز الإداري عموماً، مما يستهلك جزءاً كبيراً من الميزانيات في وظائف إدارية غير تدريسية. كما يغيب نظام «المحاسبة القائم على الأداء» فلا يكافأ المعلم المتميز بناء على مستويات طلابه، ولا يُحاسب المقصر، مما يؤدي إلى تراجع الدافعية وال'تقان في المنظومة ككل.

بناء على ما تقدم، يتضح أن معضلة التعليم في الوطن العربي ليست أزمة «وفرة مالية» فحسب، بل هي أزمة «إدارة وتوجيه». فإذا لم تترافق الأموال مع إصلاح جذري للمناهج، وتأهيل حقيقي للمعلم، وتبنّ لثقافة حوكمة صارمة، سيبقى الإنفاق السخي مجرد هدر مالي، وستظل المخرجات تراوح مكانها دون المستويات العالمية.

عالم يتغير

ذكرى 11 سبتمبر وربع قرن من التداعيات علينا!

فوزية رشيد

○ منذ ذلك اليوم قبل ربع قرن (25 عاماً) 11 سبتمبر 2001، لم يكن هناك أحد يتخيل أن تداعيات ذلك اليوم سيصيب العرب والمسلمين بمجريات ومتغيرات خطيرة بل وكارثية! بعد أن ربط الهجمات بـ 19 عنصرا من تنظيم القاعدة وأربع طائرات صدمت اثنتان منهما البرجين التوأمين الشهيرين، ما أدى إلى انهيارهما بالكامل! واستهدفت الطائرة الثالثة مبنى البنتاجون، فيما تحطمت الرابعة قبل أن تستهدف البيت الأبيض!

○ منذ ذلك اليوم دارت الأحداث وقلبت العالم كله وتكاثرت التحليلات أيضاً التي شككت في الحدث نفسه ككل، وأنه مُدبر من الدولة العميقة أو الحكومة الخفية الأمريكية، لتدشين متغيرات جديدة في العالم العربي ومعه الإسلامي! باعتبار أن الألفية الجديدة هي نقطة البدء »للمتغيرات النوعية« التي أحدثها أكثر من غيرهم أربعة رؤساء أمريكيين، بدءاً من «جورج دبليو بوش» وباراك أوباما، وبيل كلينتون، وجو بايدن، وصولاً إلى الرئيس الحالي «ترامب»، الذي لا نراه إلا مستمراً في ذات السياسة الأمريكية بشن الحروب في العالم! وهو ما قاله الجمعة الماضية في ذكرى الأحداث (اليوم نجدد القسم المقدس الذي أديناه لأول مرة قبل ربع قرن)! وتعليقاً على حربه في الخليج ضد إيران قال: (لا يمكن إلا أن ننتصر. نقاتل بشراسة نقاتل لننتصر)! ولكن الحروب التي تم شنها على المنطقة منذ أحداث سبتمبر وعلى دول عربية بطرق مختلفة وعلى الإسلام نفسه لم تكن هي المعتدية ولا علاقة لها بالحدث 2001!

○ لقد بدأت الحروب بأفغانستان، ثم 2003 تغيرت وجهة البوصلة نحو غزو العراق واحتلاله بعد تدميره عبر الأكاذيب!، لنصل إلى أحداث 2011، التي أسقطت أنظمة عربية، وأشاعت الفوضى في المنطقة، ثم جاءت الحرب على غزة بعد طوفان 7 أكتوبر لحماس، واليوم يتم تحويل الحرب على إيران التي بدأت 28 فبراير 2026 إلى حرب تختلط فيها الأوراق!، وتمارس الضغوط لتوريط السعودية ودول الخليج فيها إضعافا واستنزافا!

○ تخللت الأحداث الدموية منذ 2001 حرب شرسة ضد الإسلام والمسلمين! خاصة الموجودين في الغرب حيث «الإسلام فوبيا» عقّدت كل أنماط حياتهم على المستويات الاجتماعية والأمنية والسياسية! وزادت آليات تشويه الإسلام والمسلمين في كل مكان، رغم أن الأحداث نفسها كانت محط شكوك كبرى، وأنها الخديعة الكبرى والذريعة فقط لإحداث المتغيرات الخطيرة في المنطقة العربية!

○ كل الكوارث المتلاحقة في المنطقة والعالم دقت جرس الخطر لها مع الألفية الجديدة، التي تلاحقت أحداثها لتصل إلى حرب الفيروسات والأوبئة (كورونا) مثالاً! وحرب التسريع التكنولوجي وسيطرة الذكاء الاصطناعي والعوالم الافتراضية! والحرب اللا أخلاقية التي أُريد بها خلخلة كل القيم الأخلاقية والدينية ونشر الإباحية المثلية وكل التحولات الجنسية والجندرية ونشر الإلحاد! والعمل الصهيوني الدؤوب على اختزال الدين (الإسلام – اليهودية – المسيحية) في دين واحد، تمهيداً لتذويبه كدين في قالب دار الحديث عنه، أنه مضاد أصلاً للدين السماوي أو الإلهي! وبذلك فإن الألفية التي بدأت بأحداث سبتمبر 2001 المفتعلة، استمرت بتداعياتها الكبرى والخطيرة على المنطقة العربية وعلى العالم لا على تهديد أمريكا داخلياً كما أشيع!، لتتواصل معها موجات الهجوم بمختلف أشكالها العسكرية والسياسية والأخلاقية والإنسانية والقانونية، التي كشفتها كلها وكشفت حجم سقوطها الحرب على غزة!

○ الهدف هو إحداث المتغيرات الجيوسياسية والاستراتيجية في كل بؤر الجغرافيا العالمية، لصالح الولايات المتحدة استعداداً لحرب تراها مصيرية لاحقا مع الصين! وفي قلب الاستعداد لذلك هو السيطرة والمزيد من الهيمنة، وإسقاط العالم في الغموض والضبابية وتهالك النظام العالمي، أرضية سياسة أمريكية قائمة على الأكاذيب والتضليل السياسي والإعلامي والدبلوماسي وبشكل دائم ومستمر ومستقر! ولم تكن بالتالي أحداث سبتمبر 2001 إلا الخبطة الكبرى الأولى، التي صنعت تداعيات زلزالها في إطار الهندسة الأمريكية لمجريات الأحداث القادمة بعد ذلك في العالمين العربي والإسلامي وفي بقية العالم! ولم يكن اعتباطاً إلصاق التهمة بالقاعدة (التي صنعتها أمريكا نفسها) لتبرير كل أشكال الهجوم والحروب اللاحقة على المنطقة وعلى العرب والإسلام، ولإعادة رسم الخريطة والجغرافيا العربية، في ظل الفوضى «الهدامة» التي كانت تبشر بها «كونداليزا رايس» زمن «بوش الابن» وحتى الآن!

○ لم يكن أحد يتوقع قبل تلك الأحداث ما سيكون بعدها! مع السنوات والعقود، وبعد مرور «ربع قرن» بات واضحاً الأهداف الحقيقية لتلك الأحداث في عام 2001!

مثلما هو واضح أن ظلامية التفكير الشيطاني للنخبة الخفية الحاكمة مستمرة في نهجها الشيطاني! وحيث الخطر الراهن ضد العرب يتمثل في أن الهدف من الحرب على إيران ليس فقط إيران، وإنما استخدام الورقة الإيرانية ومليشياتها العميلة بأعلى درجة، من الاستخدام لإضعاف دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية كهدف كبير! وليتضح اليوم أيضاً أن أحداث سبتمبر كانت بثقل تداعياتها قد تم هندستها وتوجيه بوصلتها لإحداث أكبر الأضرار للعرب والمسلمين وليس لأمريكا! وأن الرهان الحالي هو جرّ المنطقة إلى حرب شمولية قد تتحول إلى بؤرة لحرب عالمية كبرى!

هكذا تتداعى الأحداث وتتواصل منذ أحداث سبتمبر 2001!

الأمن العربي وضرورة حماية الملاحة في البحر الأحمر

بقلم: عبدالرحيم شلبي ○

يعد البحر الأحمر واحدًا من أكثر الممرات المائية أهمية في العالم، إذ يمر عبر مضيق باب المندب وقناة السويس نسبة كبيرة من التجارة العالمية، وجزء كبير من إمدادات الطاقة المتجهة من الخليج إلى أوروبا وآسيا. وهو في الوقت نفسه نقطة تماس جغرافية بين ثلاث قارات، ومسرح تاريخي لتنافس القوى الكبرى منذ فتح قناة السويس قبل أكثر من قرن ونصف قرن. هذه الأهمية ليست موضع خلاف.

تطل على هذا الممر الحيوي ست دول عربية، ويرتفع العدد إلى سبع بضم الصومال، العضو الكامل في جامعة الدول العربية والمُطل على خليج عدن كامتداد استراتيجي واحد مع البحر الأحمر وباب المندب. وحين يتحدث المحللون، عربًا كانوا أم أجانب، عن هذه الساحة، فإن الكلمة التي تتكرر دائمًا هي «الفراغ».

والحقيقة أن هذا الوصف، على شيوعه، غير دقيق. فالوجود العربي في البحر الأحمر ليس غائبًا، بل حاضر بكثافة جغرافية لا تخطئها عين. ما هو غائب فعلًا ليس الوجود، بل الإرادة الجماعية. فجوة البحر الأحمر، إذن، ليست فجوة خريطة، بل فجوة إرادة. هذه المفارقة تستحق تفسيرًا. فالدول الست المطلة لا تنظر إلى البحر الأحمر من زاوية واحدة. مصر تراه من منظور أمن الملاحة وقناة السويس. والسعودية تراه من منظور أمن الطاقة والتوازن الإقليمي في مواجهة إيران. أما السودان واليمن فمشغولان بأزمات داخلية تستنزف كل قدراتهما على التفكير الاستراتيجي البعيد.

والأردن، بحكم قربه الجغرافي المباشر من الممر، يبقى لاعبًا مهما في المعادلة. أما جيبوتي، الدولة الصغيرة التي تحولت إلى ساحة تُؤجَّر فيها الأرض لقواعد عسكرية متعددة الجنسيات، فهي أقرب إلى موقع محايد منها إلى طرف في رؤية عربية جماعية، هذا التباين في الأولويات لم يُترجم يومًا إلى أداة أمنية جماعية حقيقية، رغم محاولات نظرية عديدة نوقشت في أوراق ودراسات متخصصة.

في المقابل، هناك دولتان عربيتان تملكان فعليًا مقومات القيادة في هذا الملف أكثر من أي طرف آخر، وهما مصر والسعودية. صحيح أن أولويات كل دولة تختلف قليلًا في التفاصيل، فالقاهرة أقرب إلى هاجس أمن الملاحة وقناة السويس، والرياض أقرب إلى هاجس أمن الطاقة والتوازن الإقليمي. لكن هذا الاختلاف سطحي أكثر منه جوهري، فالمصلحتان في الأساس متكاملتان. استقرار الملاحة يخدم صادرات الطاقة، واستقرار الطاقة يخدم استقرار البحر الأحمر ككل. وهناك تقسيمٌ ضمنيٌ للأدوار بين الدولتين الكبيرتين لأنهما تدركان أن استقرار البحر الأحمر مصلحة مشتركة، وإن اختلفت الوسائل المؤدية إليها. وحين يمكن أن يغيب هذا التنسيق ولو فترة وجيزة، فإن الفجوة لا تبقى فارغة، بل تُملأ سريعًا بحضور أطراف أخرى. فالولايات المتحدة تحافظ على وجود عسكري دائم لحماية الملاحة الدولية. والصين أقامت في جيبوتي أول قاعدة عسكرية خارجية لها، إلى جانب استثمارات موانئ ضخمة ضمن مبادرة الحزام والطريق. وروسيا تُجري منذ سنوات مفاوضات متكررة، لم تُحسم بعد بصورة نهائية، لإنشاء موطئ قدم بحري في السودان.

كذلك هناك تركيا التي أقامت أكبر قاعدة عسكرية لها خارج حدودها في مقديشيو، ووقّعت اتفاقيات دفاعية وبحرية مع الصومال تشمل تدريب قواته البحرية وحماية مياهه الاقتصادية، بما وسّع نفوذها مباشرة في القرن الإفريقي على أبواب البحر الأحمر. أما إيران فتستخدم الحوثيين في اليمن كأداة نفوذ مباشرة على أحد أهم الممرات البحرية في العالم. وإسرائيل، رغم أنها لا تُشغّل رسميًا أي قاعدة عسكرية معلنة في البحر الأحمر أو القرن الإفريقي، تشير تقارير استخباراتية ودفاعية متكررة إلى نشاط متصاعد، من التقارب الدبلوماسي مع صوماليلاند وما يُتداول عن تسهيلات في ميناء بربرة، إلى وجود استخباراتي قديم يُنسب إليها في إريتريا لمراقبة حركة الملاحة عبر باب المندب. وإثيوبيا، التي فقدت ساحلها على البحر الأحمر باستقلال إريتريا، تسعى اليوم بكل الوسائل إلى موطئ قدم بحري عبر صوماليلاند، وهي الدولة نفسها التي تشكل منابع النيل الأزرق مصدر أمن مصر المائي، فتصبح بذلك فاعلًا واحدًا بوجهين، بحري ومائي، يمسان الأمن القومي المصري معًا.

وفي ضوء كل هذه الاعتبارات لا بد من التحرك لمواجهة تهديد الحوثيين للملاحة الدولية. فالجهود الدولية الرامية إلى ترويض هذا التهديد، وإن كانت تُقدَّم دائمًا بوصفها دفاعًا عن حرية الملاحة، تتحول في جوهرها إلى أداة ضمن صراع أوسع بين واشنطن وتل أبيب من جهة، وطهران من جهة أخرى.

والعرب، الذين هم الطرف الأكثر تضررًا مباشرة من أي اضطراب في هذا الممر، يجدون أنفسهم يتحملون كلفة هذا الصراع، من استهداف السفن إلى استمرار الحرب في اليمن، دون أن يكون لهم استراتيجية عربية متكاملة لحماية الأمن العربي في البحر الأحمر. فقناة السويس شريان اقتصادي لا بديل له، وأي اضطراب في الملاحة عبر البحر الأحمر ينعكس مباشرة على إيراداتها وعلى مكانتها كممر عالمي.

وكما أشرنا، فإن أمنها المائي مرتبط بدوره بالاستقرار في القرن الإفريقي، حيث يلتقي هاجس مصر البحري بهاجسها النهري في معادلة واحدة. فمصر، بحكم موقعها المزدوج بين النيل والبحر الأحمر، ليست طرفًا عاديًا في هذا الملف، بل الطرف الذي يتحمل أكبر كلفة من استمرار غياب الإرادة العربية الجماعية.

المشكلة إذن ليست في الجغرافيا، فالدول العربية موجودة على الخريطة بكثافة لا تُنكر. والمشكلة الحقيقية أن هذا الحضور الجغرافي لم يتحول يومًا إلى إرادة جماعية فعلية، وأن كل دولة تدير علاقتها بالبحر الأحمر بمعزل عن الأخرى، تاركةً لغيرها من القوى الإقليمية والدولية أن تملأ الفجوة التي تركتها. وما لم يتحول هذا الحضور العربي العددي إلى إرادة سياسية موحدة، ذات مؤسسة فعلية وقرار مُلزم فسيظل البحر الأحمر ساحة يديرها الآخرون، بينما يكتفي أصحاب السواحل الحقيقيون بدور أقل من قدراتهم الفعلية. فالجغرافيا تمنح الفرصة، لكنها لا تصنع النفوذ. فالخرائط لا تصنع السياسة، وإنما تستطيع الدول ترجمة موقعها الجغرافي إلى مصدر قوة ونفوذ إقليمي.

○ كاتب ودبلوماسي سابق.

«فقولا له قولا لينا».. تأملات في خطاب قرآني إعجازي

بقلم:

نبيلة رجب ○

في المساء، بعد أن يهدأ البيت ويخفت كل صوت فيه، أفتح مصحفي. القراءة في هذه الساعة تمضي على مهل، أقف عند الكلمة الواحدة وأبحث في تفسيرها وسبب نزولها، وأخرج من آية واحدة بما يكفي ليلة كاملة. ومن يقرأ علىَ هذا النحو يجد وراء كل كلمة موقفا وقع وإنسانا بعينه.

امرأةٌ جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تجادله في أمر زوجها وتشكو حالها إلى الله، فنزلت سورة حملت اسم مجادلتها، ومطلعها أن الله قد سمع قولها. ويُروى أن زوج النبي الكريم كانت في ناحية البيت فيخفى عليها بعض ما تقول المرأة، وقد سمعته السماء كله. أقرأ هذا فأقول في نفسي كم هو عميق ما أرسل إلى الناس، وكم يمر عليه القارئ العجول من غير أن يراه.

وتمتدّ قراءتي إلى رفوف أخرى. في كل مكتبة أدخلها تشدّني كتب الديانات، أقلّب فيها وأخرج بواحد منها أو اثنين، لأعرف ما يقوله كل قوم عن أنفسهم بألسنتهم، من غير وسيط ينقله لي ويضيف إليه من عنده.

ووقعت عينُ أحدهم على كتاب منها معي، فسألني عنه بنبرة فيها من الإنكار أكثر مما فيها من الاستفهام. قلتُ له إنني أقرأ لأعرف، وإن الذي يجهل ما يقوله جاره سيقول عنه ما لا يعرفه. مضى غير مقتنع، وبقي الكتاب في مكانه.

وأكثر ما يستوقفني في هذه القراءات كلها نبرةُ الأنبياء وهم يخاطبون من كذبهم. رجال حملوا أثقل ما يحمله إنسان، وواجهوا أقسى ما يواجهه، وجاء كلامهم على غير ما ينتظره القارئ منهم.

أشدّ من ذُكر في القرآن طغياناً فرعون، رجل ادّعى الربوبية وذبح أبناء قوم خافهم على ملكه. أرسل إليه موسى وهارون، وجاءهما التوجيه قبل الطريق: «فقولا له قولاً ليّنا لعله يتذكر أو يخشى». اللين هنا أمر لا اجتهاد فيه، و«لعلّ» أبقت الباب مواربا أمام رجل أغلقت أبوابه كلها.

والتقيت هذه الكلمة نفسها في موضع آخر تماماً. في سفر الأمثال جملة تقول إن الجواب اللين يصرف الغضب، وإن الكلام الموجع يهيّج السخط. الوصية واحدة والكلمة واحدة، في كتابين وزمانين. اللين وصل إلى الناس من أكثر من طريق، ووصل إليهم مبكراً جداً.

وفتى وقف أمام أبيه يدعوه إلى ما يراه حقاً، فردّ عليه الأب بوعيدٍ صريح بالرجم والطرد من البيت. جاء جواب إبراهيم عليه السلام: «سلام عليك سأستغفر لك ربّي». تهديد بالحجارة قوبل بسلام ودعاء.

أقرأ هذا الجواب فأشعر بصَغر ما نتخاصم عليه.

ووقفتُ عند آية في سورة سبأ، أمر الله نبيّه أن يقول لمَن كذّبه: «وإنّا أو إيّاكم لعلى هدىً أو في ضلالٍ مبين». صاحب اليقين يضع نفسه وخصمه في جملة واحدة، ويترك احتمال الخطأ مفتوحاً على الطرفين. أدبٌ في الخطاب أعود إليه كلما مررتُ به.

ولهذا الأدب ثمرة عدها القرآن الكريم نعمةً تُذكر مع النجاة من الهلاك: «إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها». قومٌ كانوا على حافة الحفرة، وكان إنقاذهم كله في تأليف قلوبهم. الآية تضع اجتماع القلوب في مرتبة النجاة من النار، ولا أعرف تقديرا لهذا المعنى أعلى من هذا.

ولهذا وجهٌ ثان عرفته مدنٌ كثيرة في هذا العالم. أهلها تقاسموا الرزق والطريق قروناً، ثم قيلت كلمةٌ من فوق منبر أو خلف مكبّر صوت، فمشت وحدها حتى صار أطفال المدرسة الواحدة يدخلون من بابين. والترميم بعدها يأخذ من الأجيال ما لا تأخذه الحروب.

وأغلق المصحف على المسافة الواسعة بين نبرة نزلت من السماء ونبرة تصل الناس اليوم باسمها. وللكلمة ميزانٌ يسهل حمله، أن يتصوّر المتكلم من يصفه حاضراً يسمعه، ثم يقول ما كان سيقوله. كلام موسى سمعه فرعون بأذنه، وكلام إبراهيم سمعه أبوه في بيته، والمواجهة جرت كلها في حضور الطرف الآخر. ومن قال في الغائب ما لا يقوله في حضوره فليس الخلل في الغائب.

وديننا الحنيف في أصله يقرّب الناس ويبني بينهم. ومن حمل الكلام من فوق منبر إلى جهة التفريق فقد ابتعد عن الكتاب الذي يستشهد به. والذي يتكلم في الناس باسم دينهم يحمل أمانةً أثقل من أمانة الخبر والرأي، لأن السامع يظن أنه يسمع الدين نفسه.

وأعود في الليلة التالية إلى الصفحة نفسها. صورةٌ واحدة تتكرر في كل قصةٍ من قصص هذه الكتب، رجلٌ يحمل أثقل رسالةٍ عرفها البشر، ويقولها بصوت منخفض.

○ قانونية وكاتبة بحرينية.

rajabnabeela@gmail.com